



جامعة سرت
الخطة الاستراتيجية لكلية القانون للعام 2030/2025م

لجنة إعداد الخطة الإستراتيجية السابقة:

استناداً إلى قرار عميد كلية القانون رقم (8) لسنة 2021 بشأن تشكيل لجنة لإعداد الخطة الإستراتيجية لكلية القانون، وتتكون هذه اللجنة من كل من:

ت	الاسم	الصفة	اللجنة
1	د. مسعود حسين مسعود	رئيس قسم القانون الخاص	رئيساً
2	أ.د. جمعة أحمد أبوقصيصة	رئيس قسم التعاون الدولي	عضواً
3	د. سعد الشريف سعيد	عضو هيئة تدريس	عضواً
4	أ. سناء علي القذافي	موظفة	عضواً

لجنة تحديث الخطة الاستراتيجية الحالية:

د. مسعود حسين مسعود.

أ.د. جمعة بوقصيصة.

د. سعد الشريف سعيد.

الإعتماد

الاسم	الصفة	التوقيع والختم	التاريخ
د. محمد عبد الناصر عبد الجليل	عميد الكلية		2025/ / م
د. فرج محمد الدعيكي	مدير مكتب الجودة وتقييم الأداء		2025/ / م

يعتمد:.....

ا.د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس الجامعة

الفهرس

ت	اسم المحتوى	رقم الصفحة
1	تقديم	4
2	أهداف الكلية	5
3	الهيكل التنظيمي للكلية	5
4	البيانات الرقمية للكلية	6
5	البناء التنظيمي للخطة	9
6	الافتراضات الأساسية للخطة الاستراتيجية للكلية	9
7.	منهجية إعداد الخطة الاستراتيجية	10
8.	تحليل البيئة الداخلية والخارجية للكلية	11
7	الرؤية، الرسالة، القيم، الاهداف الاستراتيجية	15
8	المراجع	23

تقديم:

تأسست كلية القانون بجامعة سرت سنة 1990، كأحدى الكليات الأساسية بجامعة سرت ومنذ ذلك الوقت وهي تنهض بمسؤولياتها العلمية وتساهم في رفع المستوى الثقافي للمجتمع، وترفد سوق العمل بالمتخصصين في مجال القانون، وتقدم المشورة لمؤسسات المجتمع المختلفة.

وقد بدأت الدراسة بالكلية في العام الدراسي 1990 – 1991، ووصل عدد خريجيها في الدراسة الجامعية إلى ألف وأربعمائة وسبعة (1407) خريجاً وخريجة على مدار السنوات الجامعية الماضية.

شرعت الكلية في برنامج الدراسات العليا للإجازة العالية (الماجستير) في العام الدراسي 2000 – 2001 بجميع الأقسام العلمية وهي القسم الخاص، القسم العام، القسم الجنائي، وقسم الشريعة الإسلامية، وفي العام 2007 وفي إطار إعادة تنظيم الدراسات العليا في الجامعات الليبية تم إيقاف الدراسات العليا في جميع الأقسام باستثناء قسم القانون العام. وفي العام 2012 تحصل قسم القانون الدولي العام على الإذن من المجلس الأعلى للجامعات الليبية للبدء في برنامج الإجازة العالية في القانون الدولي العام، وفي العام 2016 تحصل قسم القانون الخاص على الإذن للبدء في برنامج الإجازة العالية في القانون الخاص. وأخيراً تحصل قسم القانون الجنائي على موافقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وسيشرع في الدراسة به بعد إتمام متطلبات الجودة.

وفي إطار توطيق الدراسات العليا بالداخل تم تقديم ملف متكامل لإدارة الدراسات العليا بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، يتعلق بتحضير درجة الدكتوراه في مجالي القانون الخاص والقانون العام والقانون الدولي العام، وسيشرع بالدراسة بهما فور حصول الموافقة.

ونفتخر بأن خريجي الكلية صاروا أعضاء هيئة تدريس ووكلاء نيابة، وقضاة، ومحامين، ومحركي عقود، ومستشارين قانونيين في المؤسسات العامة والخاصة، وأن أكثر من نصف أعضاء هيئة التدريس بالكلية هم من خريجيها. وأن المقررات الدراسية في المرحلتين الجامعية والعليا تُدرس من قبل أعضاء هيئة تدريس ليبين قارين.

كلية القانون بجامعة سرت من أوائل الكليات في ليبيا التي قامت بمنشط المحاكمة الصورية حتى وصلت اليوم إلى نسخها الثانية والعشرين، علاوة على تنظيم الكلية لمؤتمر علمي سنوي لم يؤثر في استمراره إلا الأحداث التي مرت بها مدينة سرت وجائحة كورونا.

وبفضل تشجيع إدارة الجامعة وعزيمة أبنائها تتطلع كلية القانون للمساهمة في دفع عجلة التحول وفق المعايير الحديثة التي تقوم على الجودة وحسن الأداء وبتفاعل إيجابي لتحقيق الرسالة التي من أجلها تم إنشاؤها.

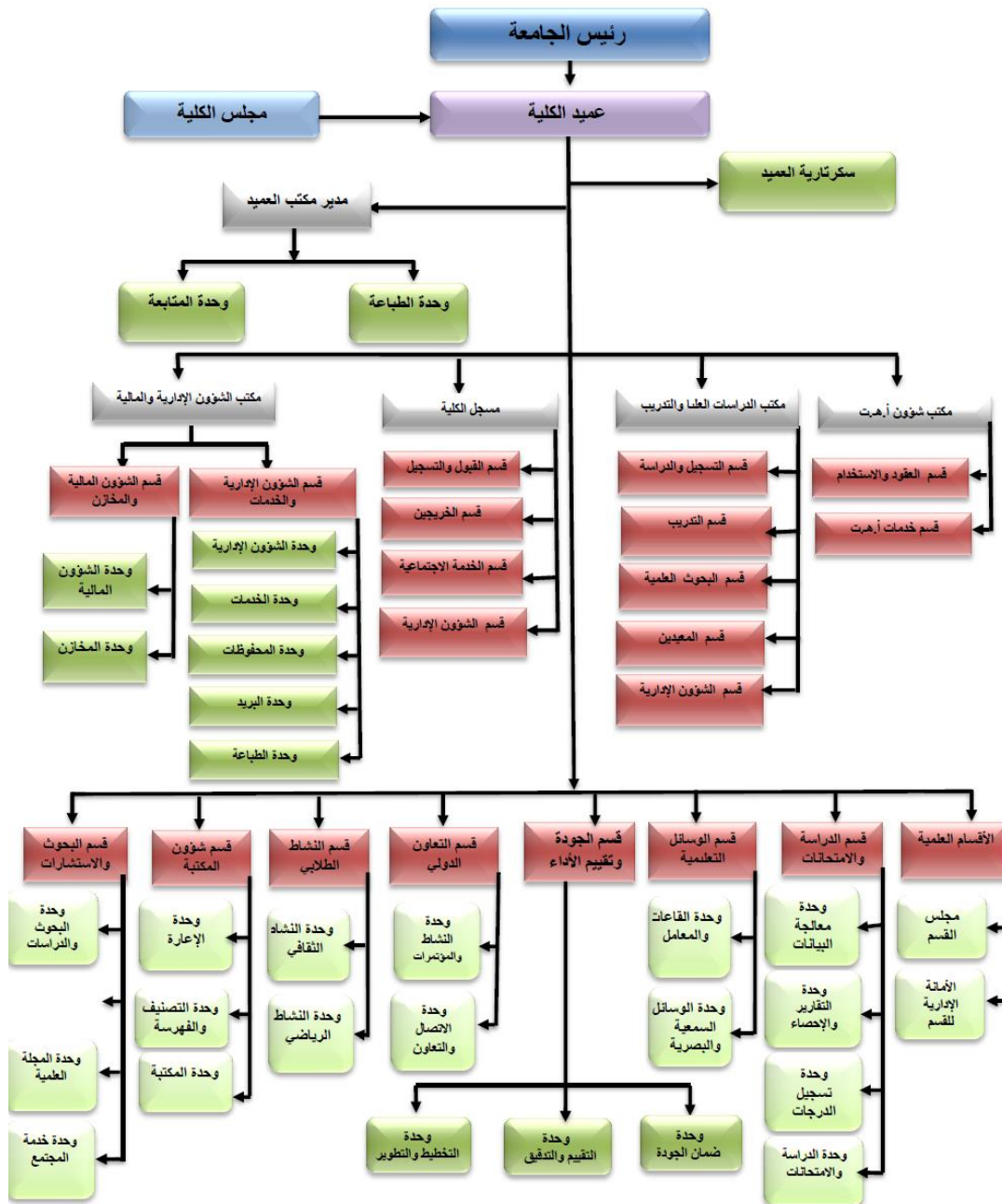
أهداف الكلية:

الكلية منذ تأسيسها ارتكزت على جملة من الأهداف العامة شملت التعليم والتعلم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وقد تمثلت هذه الأهداف في الآتي:

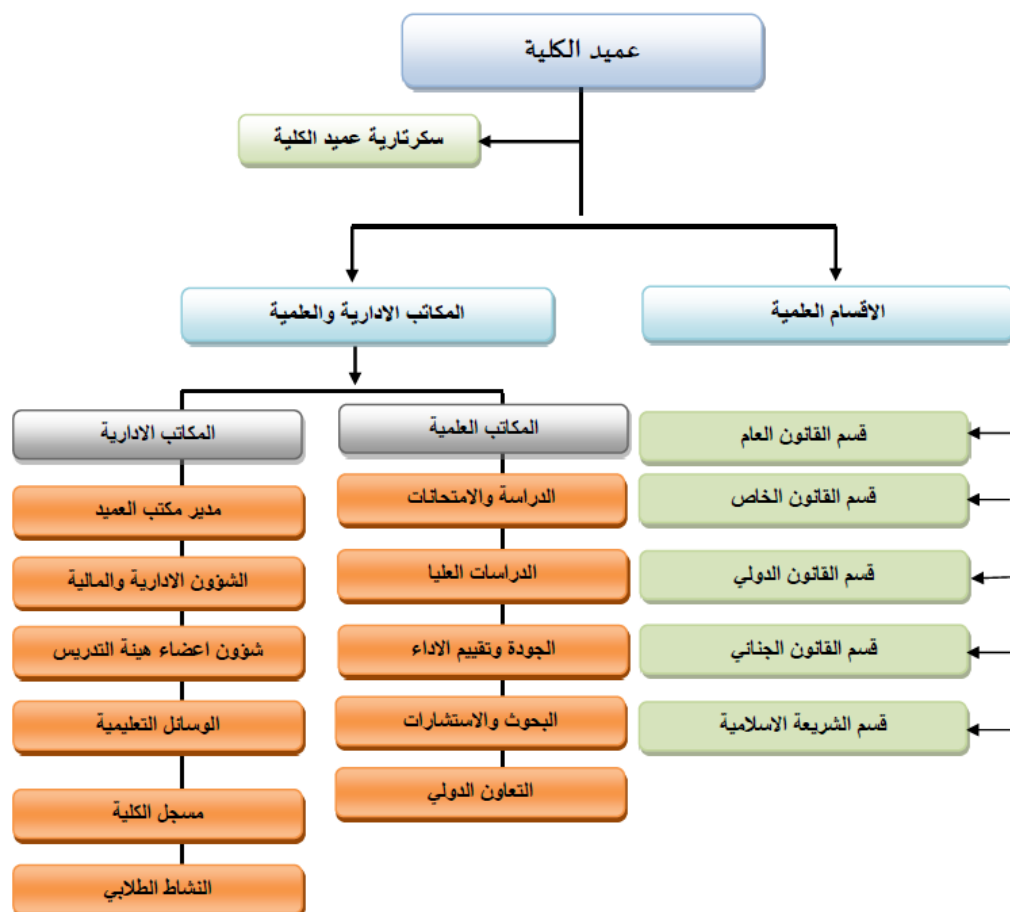
1. إعداد وتخريج الكوادر المتخصصة والقادرة على إرساء مبادئ العدل والمساواة في المجتمع.
2. المساهمة بالدراسات القانونية المتخصصة بتطوير المجتمع ونشر ثقافة القانون وتوطينها.
3. التواصل الدائم مع الكليات المناظرة ومراكز البحوث القانونية لتبادل الخبرات.
4. المساهمة في توطيق الدراسات العليا بالداخل وإعداد البرامج الخاصة بذلك.

5. العمل على رفع مستوى التنمية المهنية للموظفين والباحثين وإعداد البرامج الخاصة بذلك.
6. تقديم الاستشارات القانونية للجهات العامة والخاصة بناء على طلبها.
7. الانفتاح على وسائل الاتصال والاعلام المختلفة للمساهمة في إثراء الفكر القانوني.

الهيكل التنظيمي للكلية



الهيكل التنظيمي التفصيلي



البيانات الرقمية للكلية:

1. التخصصات العلمية والبرامج التعليمية :

ر.م	التخصص	البرنامج التعليمي	الدرجة العلمية الممنوحة	عدد الوحدات اللازمة للتخرج	عدد الطلاب المسجلين بالبرنامج
1.	كلية القانون	قانون عام	لسانس قانون	117	162
2.	قسم القانون الدولي	قانون دولي	ماجستير	28	38
3.	قسم القانون العام	قانون عام	ماجستير	28	28
4.	قسم القانون الخاص	قانون خاص	ماجستير	28	13

2.نسبة أعضاء هيئة التدريس للطلبة :

ر.م	القسم (التخصص)	عدد أعضاء هيئة التدريس		عدد الطلبة المسجلين	نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب
		الدكتوراه	الماجستير		
1.	كلية القانون دراسات جامعية	19	13	265	%9
2.	قسم القانون الدولي. قانون دولي (دراسات عليا)	6	.	26	%5
3.	قسم القانون العام. (دراسات عليا)	4	.	19	%5
4.	قسم القانون الخاص. (دراسات عليا)	6	.	36	%6

3.احصائيات اعضاء هيئة التدريس

المجموع	مساعد		محاضر		استاذ مساعد		استاذ مشارك		أستاذ		القسم
	ليبي	غير ليبي	ليبي	غير ليبي	ليبي	غير ليبي	ليبي	غير ليبي	ليبي	غير ليبي	
22	2	.	5	.	3	.	5	.	7	ذكور	الكلية
10	3	.	4	.	2	.	1	.	.	اناث	
32	5	.	9	.	5	.	6	.	7	المجموع	

4.احصائية المعيدين:

القسم	اعداد المعيدون		
	الفعليين	الموفدين	المجموع
قسم القانون العام	1	.	1
قسم القانون الخاص	1	.	1
قسم الشريعة الإسلامية	3	.	3
قسم القانون الدولي	0	.	0
قسم القانون الجنائي	2	.	2
المجموع	7	.	7

5. بيان رقمي بعدد طلاب الدراسات العليا :

العدد الإجمالي	القانون الجنائي	الشريعة الإسلامية	القانون الخاص	القانون الدولي	القانون العام	القسم
45	--	--	10	26	19	مسجلون بمرحلة إعداد الرسالة
64						حاصلون على التخصص العالي (الماجستير)
109						المجموع

6. خريجي الكلية:

المجموع			الخريجون الغير لبيين		الخريجون اللبيين		العام الجامعي
الإجمالي	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
42	70	53	-	-	70	53	4991/3991
14	30	83	-	-	30	83	5991/4991
03	50	52	-	-	50	52	6991/5991
64	01	63	-	-	01	63	7991/6991
35	71	63	-	-	71	63	8991/7991
55	13	42	-	-	13	42	9991/8991
33	91	41	-	-	91	41	0002/9991
61	04	21	-	-	04	21	1002/0002
24	32	91	-	-	32	91	2002/1002
53	03	23	-	-	03	32	3002/2002
93	02	91	10	10	91	81	4002/3002
911	94	07	-	-	94	07	5002/4002
29	44	84	-	10	44	74	6002/5002
09	73	35	1	-	63	35	7002/6002
201	15	15	-	-	15	15	8002/7002
59	74	84	-	-	74	84	9002/8002
83	12	71	-	-	12	71	0102/9002
86	04	82	-	-	04	82	1102/0102
24	12	12			12	12	2102/1102
11	40	70	-	-	40	70	3102/2102
23	12	11	10	-	02	11	4102/3102
43	22	21	-	-	22	21	5102/4102
10	-	10	-	-	-	10	6102/5102
54	12	42	-	-	12	42	7102/6102
82	81	01	-	-	81	01	8102/7102

81	11	70	1	-	01	70	9102/8102
51	90	60	-	-	90	60	0202/2019
61	01	60	-	-	01	60	1202 / 0202
11	8	3	-	-	8	3	2202/1202
71	11	6	-	-	11	6	3202/2202
82	12	7	-	-	12	7	4202/3202
7041 خريج							المجموع

7.. نظام الدراسة والشؤون الطلابية:

الكلية	عدد السنوات الفصول الدراسية	عدد الوحدات/ المقررات الدراسية اللازمة للحصول على الدرجة	اقل مدة يقضيها الطالب مسجلاً للحصول على الدرجة	اقصي مدة التي يقضيها الطالب مسجلاً للحصول على الدرجة
مرحلة الاجازة الجامعية (الليسانس)	4	40 مقرر بواقع 117 وحدة	4 سنوات	6 سنوات
مرحلة الاجازة العالية (الماجستير)	3	8 مقررات بواقع 24 وحدة دراسية	2 سنتان	4 سنوات

البناء التنظيمي للخطة الإستراتيجية للكلية

تم بناء الخطة الإستراتيجية من خلال أهداف فرعية تسعى في مجملها إلى تحقيق رؤية الكلية المنطلقة من الخطة الإستراتيجية للجامعة في صنع التميز المحلي، والإقليمي، والعالمي، عن طريق التركيز على تطوير برامج الجودة وتقييم الأداء والتحسين المستمر في البنية التحتية، وتحسين العملية التعليمية وتنمية الموارد البشرية.

وبناء على النقاط الواردة في تحليل البيئة الداخلية للكلية، ويهدف التحسين تم تشكيل لجنة لدراسة الوضع الراهن والتي توصلت إلى النقاط التالية:

1. إعداد الخطة الإستراتيجية للكلية لمدة خمس سنوات بما يحاكي خطة الجامعة المعتمدة كمحاولة للرفع من مستوى الأداء بالكلية
2. تحديث أدلة الكلية استجابة للتطورات المعاصرة في العلوم تتضمن رؤية، ورسالة وأهداف الكلية والأقسام العلمية فضلاً عن متطلبات التخرج، وتوصيف المقررات، والسير الذاتية لأعضاء هيئة التدريس، وموثيق شرف المهنة لأعضاء هيئة التدريس والموظفين، وبعض الإحصائيات واللوائح.
3. اعتماد الهيكل التنظيمي للجامعة والذي يتضمن الهيكل التنظيمي للكلية، وفق الهيكل المعتمد بالقرار رقم "22" لسنة 2008م بشأن الهيكل التنظيمي للجامعات ووصف وتوصيف الوظائف والعلاقات بينهما.

4. تحديث دليل إجراءات أعضاء هيئة التدريس بالكلية.

5. تحديث دليل الإجراءات للطلاب بالكلية.

6. أنجاز الميثاق الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس.

7. أنجاز دليل الإجراءات للموظفين بالكلية.

8. أنجاز ميثاق أخلاق المهنة للموظفين.

9. أنجاز دليل الخريجين والدراسات العليا.

أولاً: الافتراضات الأساسية للخطة الاستراتيجية للكلية:

ترتكز الخطة الاستراتيجية للكلية على أهمية الجودة والعمل بها من خلال مجموعة من الافتراضات الأساسية التالية:

1. المنافسة المحلية والإقليمية والدولية على مستوى مؤسسات التعليم العالي.
2. الرغبة من قبل إدارة الكلية والأقسام العلمية والعاملين بها لتحقيق مستهدفات الجودة.
3. الشمولية في تطوير الخطة بشكل يحقق التوازن بين توقعات الأهداف المحددة واحتياجات التنمية المستدامة والمجتمع.
4. بناء الخطة على أساس الدراسة الذاتية للكلية باستخدام تحليل (SWOT) لتحديد نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية، والفرص والتهديدات الخارجية.
5. القياس والمقارنة المرجعية لعدد من الخطط الاستراتيجية لكليات القانون المحلية والدولية، لتحديد احتياجات التحسين والتطوير لتضييق الفجوة بين الأداء الفعلي والأهداف المطلوبة للجودة.
6. التأكيد على ضرورة وجود مقاييس واضحة للتقييم والأداء.
7. المتابعة المستمرة من قبل إدارة الكلية وقسم الجودة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية والخطط التنفيذية بالكلية.

ثانياً: منهجية إعداد الخطة الاستراتيجية:

تم الاعتماد في اعداد هذه الخطة على الخطة الاستراتيجية للجامعة، ومعايير الاعتمادين المؤسسي والبرامجي، وكذلك خطة الكلية السابقة وتقريرها التنفيذي.

كما تم الاعتماد على البيانات المتوفرة في الكلية من حيث اعدد أعضاء هيئة التدريس والمعيدين والموظفين والطلاب والخريجين، وكذلك ما هو متوافر من بيانات من خلال الاستبيانات والتقييم الذاتي التي تم اعدادها اثناء التجهيز للاعتماد. ونظراً لعدم امكانية اجراء تحليل دقيق لاستبيانات من خلال البرامج المعدة لذلك فقد تم استخدام العصف الذهني في تحليل كل هذه البيانات مع الاستعانة بمكتب الجودة وتقييم الأداء بالجامعة، وتحليل البيئة الداخلية والخارجية للوصول الى نقاط الضعف والقوة والفرص المتاحة والتهديدات المتوقعة وعلى ضوء ذلك تم وضع الخطة.

كما تقوم الخطة على المنهجية المركبة لتوكيد الجودة من خلال الآتي:

1. التحليل المستقبلي، وتكمن أهمية هذه المنهجية في قدرتها على:

أ. تحليل البيئة الداخلية للكلية من حيث كفاءتها، وقدرتها الذاتية لتحديد نقاط القوة والضعف

بها.

- ب. تحليل البيئة الخارجية لتحديد الفرص والتهديدات المحتملة، وذلك بهدف إحداث الموائمة والتعاون بين جميع الأنشطة لتنفيذ إستراتيجية الجودة بالكلية والجامعة وتحقيق رؤيتها المستقبلية وغاياتها الإستراتيجية.
2. الاسترشاد بالمعايير المحلية لجودة التعليم العالي المحددة من مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية في ليبيا.

ثالثاً: تحليل البيئة الداخلية والخارجية للكلية:

1. تحليل البيئة الداخلية:

أ- نقاط القوة:

1. نظام الدراسة والامتحانات والانضباط جيد داخل الكلية ويقوم على دراسة 117 وحدة دراسية في مختلف تخصصات القانون والمقررات العامة تتوافق مع متطلبات العمل والتطور القانوني.
2. يوجد بالكلية دليل للإجراءات ينظم الدراسة والامتحانات والتأديب للطلاب بالكلية.
3. الدعم المادي والمعنوي الذي تقدمه إدارة الكلية والجامعة لإنجاح برامج الجودة والتحسين المستمر بالكلية.
4. المكانة المتميزة للكلية محلياً وإقليمياً وعالمياً والتي أدت إلى اعتراف العديد من الدول والمؤسسات العلمية الإقليمية والعالمية بالشهادات الممنوحة من الكلية واعتماد طلابها بالدراسة في تلك الجامعات، فضلاً عن الاتفاقيات الخاصة بالتوأمة مع بعض كليات القانون المحلية والعربية، وعضويتها في اتحاد كليات القانون العربية.
5. وجود عدد مناسب من أعضاء هيئة التدريس الوطنيين والقاريين والمتخصصين في جميع فروع القانون المختلفة.
6. توجد مكتبة علمية خاصة بالكلية تحتوي على العديد من العناوين في مختلف فروع القانون وتتنوع بين مؤلفات عامة ومخصصة ورسائل علمية وبحوث تخرج ودوريات وموسوعات قضائية وتشريعية روعي في فهرست محتوياتها الأسلوب المتبع في المكتبة المركزية بالجامعة.
7. وجود قنوات للنشر العلمي في الدوريات العلمية المتميزة، والمؤتمرات والندوات العلمية التي تعقدها الكلية والجامعة، فضلاً عن الدعم لأعضاء هيئة التدريس لحضور المؤتمرات العلمية والندوات الداخلية والخارجية.
8. عقد الكلية لعدة اتفاقيات تعاون مع عدد من الكليات المناظرة محلياً وإقليمياً التي تمكن الطلبة من أداء بحوثهم بشكل فعال، وكذلك إسهام الأساتذة في هذه الكليات في عملية الإشراف الأكاديمي على الطلاب في البرامج المختلفة.

9. وجود برامج دراسات عليا معتمدة ومستمرة في ثلاثة أقسام بالكلية لمنح درجة الإجازة العالية (الماجستير) في القانون العام والقانون الدولي والقانون الخاص.
10. الحصول على الاذن من وزارة التعليم العالي للشروع في برنامج الدراسات العليا في القانون الجنائي، وجاري العمل على إتمام متطلبات الجودة للبرنامج من مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي.
11. جاري العمل على الحصول على الاذن من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للشروع في برنامج الاجازة الدقيقة الدكتوراة في قسمي القانون الخاص والقانون الدولي.
12. وجود أعضاء هيئة التدريس بالكلية من ذوي الكفاءة والخبرة في مجالات القانون المختلفة.
13. تصدر عن الكلية مجلة علمية محكمة معتمدة من مركز ضمان الجودة معنونة (أبحاث قانونية)، متحصلة على الترخيم المحلي والدولي (ISSN) لنشر البحوث العلمية في مختلف فروع القانون والشرعية الإسلامية.
14. إسهام أعضاء هيئة التدريس في تقييم البحوث العلمية وبحوث التخرج ورسائل الإجازة العالية، داخل الكلية وخارجها.
15. تعقد الكلية مؤتمراً علمياً سنوياً إلى جانب ندوات وورش عمل وحلقات نقاش ذات علاقة بالجانب القانوني والشرعية الإسلامية.
16. تقوم الكلية بمنشط المحاكمة الصورية سنوياً ويصاحبها ورشة عمل.
17. مشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات والندوات وورش العمل في الكلية وخارجها.
18. مشاركة أعضاء هيئة التدريس في خدمة المجتمع من خلال الدورات التدريبية والمحاضرات التوعوية والمؤتمرات المحلية.
19. للكلية موقع الكتروني على شبكة المعلومات الدولية، وشبكات التواصل الاجتماعي محدث وسهل الوصول إليه.
20. للكلية هيكل تنظيمي جيد ومعتمد يحدد الاختصاصات دون تداخل أو تضارب ويساعد في تقسيم العمل وحسن أدائه روعي في أعدادة وصف وتوصيف الوظائف المعمول به في كافة الأجهزة الادارية.
21. يتم تقييم أداء كفاءة الموظف وفق استمارات ونماذج معدة من قبل الإدارة العامة للجامعة.
22. المدرجات والقاعات الدراسية كافية لاستيعاب الطلبة والطالبات وفق المواصفات المحددة.
23. وجود مساحات خضراء شاسعة ومريحة بجانب القاعات الدراسية ومبنى الكلية.

24. تدريب المعيدین وطلاب الدراسات العليا في برامج الحاسوب واللغة الانجليزية بالمراكز المتخصصة داخل الجامعة.
25. إسهام الموظفين في الدورات التدريبية التي تقوم بها إدارة التدريب بالجامعة.
26. مشاركة الكلية في وضع الخطط التدريبية والاستراتيجية التي تضعها الجامعة.
27. وجود اتحاد لطلبة القانون في الكلية ويساهم بشكل فاعل في شؤون الطلبة وله صفحة على شبكات التواصل الاجتماعي.
28. تفعيل الجانب التطبيقي بالإضافة للجانب النظري في تدريس المقررات الدراسية بما يخدم العملية التعليمية بالكلية وتأهيل الطلاب للاستفادة منها عند التخرج وممارسة العمل القانوني.
29. تعمل الكلية وفقاً لدليل الإجراءات الإدارية والمالية المعتمد من قبل الجامعة بالخصوص.
30. للكلية ميثاق شرف أخلاق المهنة لأعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب والخريجين.
31. للكلية دليل عام ودليل لإجراءات الطالب الجامعي، ودليل لإجراءات طلاب الدراسات العليا، ودليل لإجراءات أعضاء هيئة التدريس.

ب) نقاط الضعف:

1. ضعف كفاءة الأداء لبعض الموظفين ونقص الدورات التدريبية لتأهيلهم.
2. ندرة توفر الوسائل التعليمية الحديثة التي يستخدمها بعض الأساتذة والاعتماد على الأساليب التقليدية في العملية التعليمية.
3. اقتصر أساليب التقييم المتبعة للطلبة عند شريحة من الأساتذة على عدد محدود من الاختبارات (اختبارين جزئي ونهائي) مع الاتجاه نحو قياس قدرات الطلاب على الحفظ والاسترجاع دون اختبار قدرتهم على الاستنتاج والتحليل والإبداع والابتكار.
4. عدم وجود برنامج تدريب صيفي للطلبة في المؤسسات العامة أو الخاصة مما يكسبهم مهارات وخبرات عملية.
5. مكتبة الكلية ضعيفة نوعاً ما، فهي تخلو من الكتب والمراجع الحديثة المتخصصة، كما أن الموظفين بها غير متخصصين في مجال المكتبات.
6. عدم تجديد وتفعيل الاتفاقيات مع كليات القانون المحلية والعربية وخاصة فيما يتعلق بالإشراف الأكاديمي ولجان المناقشة.
7. نقص في مكاتب الموظفين وفقاً لمعايير الجودة المعتمدة.
8. قاعات التدريس تحتاج إلى وسائل تعليم حديثة.
9. عدم وجود برنامج للتأمين الطبي لأعضاء هيئة التدريس والمعيدين والموظفين بالكلية مما خلق نوعاً من عدم الأمن الوظيفي لديهم.
10. ضعف الخطط التدريبية لتطوير المهارات التدريسية لأعضاء هيئة التدريس.

11. التأخير في تنفيذ الشق الخارجي من اجازات التفرغ العلمي لأعضاء هيئة التدريس.
12. ضعف البنود البحثية المخصصة لكلية ضمن خطة الجامعة البحثية.
13. التأخير في صرف المستحقات المالية لأعضاء هيئة التدريس والموظفين عند تكليفهم بلجان علمية وفنية بالكلية.
2. تحليل البيئة الخارجية بالكلية:
أ. الفرص المتاحة:
هناك عدة فرص متاحة أمام الكلية تعطيها ميزة تنافسية وتدفعها نحو الاهتمام أكثر بالجودة من أهمها:
 1. زيادة الاهتمام المحلي والإقليمي والدولي بأهمية ضمان الجودة والتحسين المستمر في المنظومة التعليمية، بهدف الحصول على الاعتمادين المؤسسي والبرامجي.
 2. وجود أعداد كبيرة من الشباب والخريجين ممن يرغبون في مواصلة دراستهم العليا في البرامج المختلفة ويطمحون لنيل قبول من الكلية لتحقيق ذلك الطموح.
 3. إيفاد أعضاء هيئة التدريس لاستكمال دراساتهم العليا للحصول على درجة الإجازة الدقيقة، وإيفاد المعيددين لدرجة الإجازة العالية في الداخل والخارج، وإيفاد أعضاء هيئة التدريس في دورات تدريبية للرفع من كفاءتهم العلمية والعملية.
 4. الاستمرار في إصدار مجلة أبحاث قانونية وزيادة أعدادها وتطويرها وفقاً للمعايير الجديدة للمجلات العلمية.
 5. الاستفادة من شبكة المعلومات الدولية في عملية التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد وعقد ندوات وحلقات نقاش ببعض الجوانب القانونية.
- ب. التهديدات المحتملة:
هناك جملة من التهديدات المحتملة التي ينبغي الانتباه لها لضمان تحقيق الجودة من أهمها:
 1. تناقص عدد الطلبة الراغبين في الدراسة الجامعية بالكلية، والبحث على فرص أسهل للحصول على الشهادات الجامعية في تخصصات أخرى.
 2. ندرة مشاركة الخريجين وأعضاء الهيئات القضائية والمحامين في حركة البحث العلمي في الكلية.
 3. عدم مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تدريب خريجي الكلية.
 4. ضعف مستويات منظومة التعليم الجامعي ما يترتب عليها من نقص كفاءة مخرجاتها بسبب ضعف مدخلات العملية التعليمية، الأمر الذي يحتاج إلى بذل جهود مضاعفة لتحقيق الجودة المطلوبة للمنافسة في سوق العمل.

5. التخوف من عدم الحصول على الاعتماد المؤسسي، وما قد يترتب عليه من آثار.

6. استحداث كليات مناظرة في المحيط الجغرافي للجامعة.

رابعاً: رؤية ورسالة وقيم وأهداف الكلية:

رؤية الكلية:

التميز في إعداد الكوادر المتخصصة في مجالات القانون كافة، وأن تكون بيت خبرة في مجال الدراسات والاستشارات القانونية على المستوى المحلي والإقليمي.

رسالة الكلية:

تنبع رسالة الكلية من خلال رسالة الجامعة؛ فهي تسعى إلى خدمة المجتمع في مجال الدراسات والأبحاث القانونية، وخلق كوادر مؤهلة من أجل سد حاجة المجتمع في كافة فروع القانون، والمساهمة في إثراء المعرفة والبحث العلمي بما يخدم قضايا المجتمع.

قيم الكلية:

تهض الكلية على مجموعة من القيم وهي:

الشفافية: وتعني ضمان إمكانية جميع المستفيدين من الاطلاع وبوضوح على كافة الإجراءات والمعاملات المتعلقة بهم مع الكلية.

الشراكة والتعاون: وتعني وجود بيئة تعاونية مع كافة الأطراف المحلية والدولية متى كان ذلك يعكس قيمة مضافة للعمل الأكاديمي.

التميز: إضافة سمة التميز في كافة البرامج والسياسات والإجراءات الأكاديمية والإدارية.

الجودة: تعمل الكلية وفق معايير الجودة ومساقاتها.

الأمانة والنزاهة: تعمل الكلية في بيئة تسودها الأمانة والعدالة في العمل والعائد والتنظيم في العملية التعليمية والإدارية.

خامساً: أهداف الخطة الاستراتيجية:

1. تقديم برامج تعليمية ذات جودة عالية في مختلف فروع القانون والشريعة الإسلامية التي تُسهم

في إعداد خريجين مؤهلين علمياً في الدراسات القانونية والشريعة الإسلامية.

2. رفع كفاءة وتطوير الأداء الأكاديمي للكادر التدريسي بالكلية.

3. تمييز ودعم وتطوير البحث العلمي بالكلية بما يسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

4. رفع مستوى الإسهام والشراكة الفاعلة بين الكلية ومجتمعها المحلي لدعم وتعزيز التنمية

الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

5. تحقيق الاعتماد المحلي لكافة البرامج التعليمية والسعي نحو الاعتماد الدولي، مع ضمان تقديم

خدمات أكاديمية وإدارية وفقاً لمعايير ضبط الجودة.

6. العمل على رفع تصنيف الكلية محلياً وإقليمياً ودولياً.

الهدف الاستراتيجي الاول:

تقديم برامج تعليمية ذات جودة عالية في مختلف فروع القانون والشريعة الإسلامية التي تُسهم في إعداد

خريجين مؤهلين علمياً في الدراسات القانونية والشريعة الإسلامية.

الأهداف الفرعية:

1. التقييم والتحديث المستمر للبرامج التعليمية وخططها ومقرراتها الدراسية وفقاً لمعايير ضبط الجودة واتفاقاً مع متطلبات سوق العمل، واتساقاً مع الاتجاهات الحديثة في التعليم.

مؤشرات الأداء:

- عدد البرامج العلمية وخططها ومقرراتها الدراسية المعتمدة.
 - مراجعة وتحديث توصيف المقررات الدراسية.
 - استيفاء متطلبات الاعتمادين المؤسسي والبرامجي.
 - تحديث وربط المخرجات التعليمية للبرامج بحاجة سوق العمل.
 - مستوى رضا أصحاب المصلحة (90% من سوق العمل) على جودة مخرجات البرنامج التعليمي.
 - مستوى رضا الطلاب وأعضاء هيئة التدريس من خلال تقييم البرنامج الدراسي.
 - عدد البرامج المستحدثة لتلبية حاجات المجتمع.
2. التعليم الإلكتروني (استخدام الانترنت) وإمكانية الوصول والتفاعل مع كافة البرامج والمقررات الدراسية، وبالمقابل التقليل من الاعتماد على الورق (التصوير) وزيادة التوجه نحو المكتبات والاعتماد على فلسفة التعلم الذاتي.

مؤشرات الأداء:

- تحديث صفحة الكلية بالبيانات اللازمة وإدراج محاضرات المقررات، والشروع في تجميع المادة الخاصة بالمستودع الرقمي للكلية.
 - اعتماد مبدأ التواصل الإلكتروني للمراسلات بين مكونات الكلية.
 - مواقع تفاعلية ومنصات تعليمية للمقررات الدراسية.
 - توفر كافة مفردات المقررات الدراسية على موقع الكلية.
 - نسبة زيادة مرتادي المكتبات.
3. تحديد سمات ومواصفات واضحة ودقيقة مستهدفة في خريجي البرامج التعليمية التي تقدمها الكلية مع العمل على ضمان وجودها في خريجها دعماً للمجتمع ودفعاً باتجاه التنمية المستدامة.

مؤشرات الأداء:

- قوائم السمات والمواصفات المعتمدة، ودرجة تطابقها مع متطلبات سوق العمل (تقييم سوق العمل، نسبة تطابق أعلى من 90%) من خلال:
1. تصميم استمارات قياس أصحاب المصلحة عن مخرجات الكلية وتحليلها.
 2. الربط مع المؤسسات المختلفة لمعرفة وتحديد مواصفات حاجة سوق العمل.

3. دراسة الوضع الراهن للكلية وتحديد الفجوات المتعلقة بالخريج، والمهارات المختلفة التي يكتسبها عند إتمام دراسته.
4. التنمية المستمرة لقدرات ومهارات الطلاب في المجالات المختلفة للمعرفة مثل الحاسوب واللغة الإنجليزية، بشكل يضمن اندماجهم وفعاليتهم في سوق العمل.
- مؤشرات الأداء:

- عدد البرامج التدريبية المتاحة للطلاب (الحاسوب – اللغة الإنجليزية).
 - عدد الطلاب الذين تحصلوا على إجازات الإنجاز.
 - 5. توفير فرص تعلم ميدانية، وذلك بربط الجانب النظري بالعملي عن طريق التدريب الميداني للطلاب في السنة الأخيرة مع مؤسسات المجتمع لإيجاد بيئة تعلم مناسبة وداعمة بعد التخرج.
- مؤشرات الأداء:

- اعتماد التدريب الميداني في الخطط العلمية للبرامج التعليمية.
 - عقد اتفاقيات مع المؤسسات والهيئات القضائية ومكاتب المحاماة الشعبية والخاصة وما في حكمها بخصوص التدريب.
 - حضور جلسات محاكمات علنية.
 - استحداث مكتب لتدريب الطلاب بالكلية لخلق برامج تدريبية مع القطاعين العام والخاص.
 - 6. الارتقاء بمستوى برامج الدراسات العليا من خلال تحديث خططها الدراسية ووضع معايير حديثة للتقييم والتحسين، وتوسيع دائرة البرامج المشتركة مع كليات القانون المحلية والدولية، مع تأكيد أعلى مستويات الجودة بها.
- مؤشرات الأداء:

- عدد المسجلين بالدراسات العليا بالداخل (سنوياً).
 - عدد الخطط الدراسية المستحدثة والمعتمدة.
 - معايير التقييم والقياس المعتمدة إضافة إلى الشروط الواجب توافرها في طالب الدراسات العليا.
 - عدد اتفاقيات الإشراف المشترك.
 - وثيقة الاعتماد الأكاديمي بالجودة (اعتماد برامجي).
 - 7. دعم طلاب الدراسات العليا بحزمة من البرامج التدريبية التي تتضمن أساليب وأدوات البحث العلمي المتخصص إلى جانب إكسابهم مهارات ومعارف داعمة لمجالاتهم، كنشر أوراق بحثية قبل التخرج سعياً لرفع مستواهم العلمي والمهني.
- مؤشرات الأداء:

- عدد الدورات والبرامج التدريبية ذات الصلة بموضوع البحث العلمي.

- عدد الدورات والبرامج التدريبية في المجالات الداعمة، حاسوب ولغة إنجليزية.
 - عدد الأوراق البحثية المنشورة لكل طالب.
 - 8. دعم الفاعلية البحثية، وذلك بتوجيه أبحاث الدراسات العليا باتجاه خدمة القضايا والأولويات الحيوية للمجتمع.
- مؤشرات الأداء:

- تحديد نموذج الأولويات البحثية للمجتمع (كل قسم سنوياً).

- عدد الأبحاث التي تناولت هذه الأولويات كل عام.

الهدف الاستراتيجي الثاني:

رفع كفاءة وتطوير أداء الكادر الأكاديمي بالكلية

الأهداف الفرعية:

1. الارتقاء بمهارات أعضاء هيئة التدريس في المجالات الحديثة والمختلفة وذلك بوضع برامج تدريبية تشمل:

- استخدام تقنيات التعليم والتدريس والتقييم والتقويم الفعالة والحديثة.

- برامج تحسين وتطوير اللغة الإنجليزية.

- برامج تدريبية داعمة توضع وفقاً للاحتياج التدريبي.

مؤشرات الأداء:

- عدد البرامج التدريبية المنجزة بخصوص طرق التعليم والتدريس الحديثة.

- نوع وعدد التقنيات المستخدمة.

- نماذج التقنيات والأساليب التقييمية والتقويمية المستخدمة.

- عدد أعضاء هيئة التدريس ممن اجتازوا برامج اللغة كل سنة.

- عدد البرامج التدريبية المنفذة وفقاً لبرنامج الاحتياج التدريبي ونوعها.

2. تعزيز فلسفة تبادل أعضاء هيئة التدريس مع الجامعات الدولية وذلك بالاستفادة من الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة.

مؤشرات الأداء:

- عدد أعضاء هيئة التدريس الزائرين سنوياً من الكلية وإليها.

3. توفير أفضل الخدمات الإدارية والمصرفية والصحية بما يسهل أداء دور أعضاء هيئة التدريس بالكلية عن طريق:

- تحديد مندوبين لإنجاز المهام الإدارية من الكلية.

- فتح نافذة لتقديم الخدمات المصرفية خاصة بأعضاء هيئة التدريس.

مؤشرات الأداء:

- عدد الموظفين المكلفين.
 - معدل رضا أعضاء هيئة التدريس عن مستوى الخدمة المقدمة 85% سنوياً.
 - 4. التشجيع مادياً على المشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل والإسهامات الفاعلة في البحث العلمي.
- مؤشرات الأداء:

- عدد أعضاء هيئة التدريس المشاركين كل عام.
 - عدد البحوث والكتب والمؤلفات المطبوعة والمنشورة لكل عضو هيئة تدريس محلياً وعالمياً.
- الهدف الاستراتيجي الثالث:
- تميز ودعم وتطوير البحث العلمي بالكلية بما يسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- الأهداف الفرعية

1. توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لدعم البحث العلمي بالكلية واستدامتها وتشمل:

- أ- نسبة ما يخصص للبحث العلمي من موازنة الجامعة السنوية وتوزيعها على مجالات البحث العلمي المختلفة.
- ب- المشروعات البحثية الممولة ومقدار التمويل.
- ج- باحثون متفرغون للبحث العلمي في التخصصات المختلفة.

مؤشرات الأداء:

- نسبة المخصصات المالية بالأرقام.
 - عدد المشروعات البحثية الممولة في كل عام.
 - عدد أعضاء هيئة التدريس المنخرطين في البرامج البحثية.
2. عقد واستضافة المؤتمرات والندوات العلمية لغرس ثقافة العمل الأكاديمي وتبادل الخبرات والمعارف ومد جسور التعاون وذلك من خلال عقد مؤتمر أو ندوة بالكلية كل عام، مع تعزيز مشاركة أعضاء هيئة التدريس على الحضور والمشاركة.

مؤشرات الأداء:

- وجود خطة بحثية بالكلية معلنة وموثقة ومنشورة.
- عدد مؤتمر واحد أو ندوة هادفة على الأقل كل عام.
- عدد أبحاث أعضاء هيئة التدريس المشاركين بها.

3. توفير البيئة البحثية الملائمة عن طريق تفعيل قسم البحوث والاستشارات بالكلية يعنى بالبحث وتقديم الاستشارات وإجراء الاختبارات المتخصصة.

مؤشرات الأداء:

- عدد البحوث والاستشارات والاختبارات المنجزة في كل عام.

4. تشجيع الأبحاث متعددة الاختصاصات.

مؤشرات الأداء:

- عدد الأبحاث والأنشطة العلمية المشتركة بين الأقسام العلمية بالكلية.

5. الاستمرار في إصدار مجلة أبحاث قانونية والعمل على ضمان استدامتها وأن تكون مرقمة محليا ودوليا وذات معامل تأثير عالي، دعمًا للمعرفة العلمية المتخصصة.

مؤشرات الأداء:

- عدد إصدارات المجلة في كل عام.

- معدلات التأثير المتحصل عليها كل عام.

6. تعزيز الاستفادة القصوى من الاتفاقيات الدولية وتحقيق التكامل في مجال البحث العلمي، والتركيز على تبادل الباحثين وإقامة شراكات بحثية نشطة مع كليات القانون والمراكز المحلية والدولية.

مؤشرات الأداء:

- عدد الاتفاقيات الموقعة مع الكليات والمراكز الليبية والعربية والأجنبية.

7. توجيه موضوعات البحث والدراسة بكل الأقسام إلى البحث في قضايا المجتمع وأولوياته التنموية.

مؤشرات الأداء:

- نموذج الأولويات البحثية لكل قسم، ونسبة الإنجاز السنوي لها.

8. نشر نتائج أبحاث أعضاء هيئة التدريس على وسائل الإعلام المختلفة والمشاركة بها في محركات الأبحاث على شبكة المعلومات الدولية.

مؤشرات الأداء:

- عدد الأبحاث ونتائجها المنشورة.

- عدد الاقتباسات من الورقات العلمية المنشورة باسم كلية القانون،

جامعة سرت

الهدف الإستراتيجي الرابع:

رفع مستوى الإسهام والشراكة الفاعلة بين الكلية ومجتمعها المحلي لدعم وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

الأهداف الفرعية

1. بناء شراكة فاعلة مع مؤسسات المجتمع التي تبرز دور الكلية في تقديم خدمات تحقق احتياجات المجتمع متمثلة في برامج تدريبية واستشارية وتوعوية.

مؤشرات الأداء:

- عدد البرامج التدريبية المطروحة والخدمات الاستشارية والتوعوية المقدمة.
- إنشاء قاعدة بيانات للشركاء المحليين.

2. تعزيز التفاعل والعمل التطوعي لأعضاء هيئة التدريس مع مؤسسات المجتمع وذلك من خلال تقديم وإدارة ندوات ومحاضرات لمناقشة قضايا ونشر الوعي البيئي وبالمقابل استضافة المتخصصين والخبراء من مؤسسات المجتمع لتقديم محاضرات متخصصة لطلبة الكلية والجامعة.

مؤشرات الأداء:

- عدد الأنشطة التطوعية المتبادلة كل عام (نسبة الزيادة السنوية).

الهدف الإستراتيجي الخامس:

- تحقيق الاعتماد المحلي لكافة برامج الكلية التعليمية والسعي نحو الاعتماد الإقليمي والدولي.

الأهداف الفرعية:

1. نشر ثقافة الجودة والتميز في الأداء الإداري والأكاديمي بالكلية.

مؤشرات الأداء:

- عدد البرامج التدريبية والملتقيات المتعلقة بنشر ثقافة الجودة.
- عدد الجوائز الممنوحة في الجودة والتميز في الأداء.
- 2. الحصول على الاعتماد المؤسسي والبرامجي للكلية.

مؤشرات الأداء:

- وثائق الاعتماد الصادرة عن مركز ضمان الجودة.
- الخطط الموضوعية والمخاطبات الدولية وردودها.
- تقارير المتابعة الدورية لجهة الاعتماد.

الهدف الإستراتيجي السادس: العمل على رفع تصنيف الكلية محلياً و إقليمياً ودولياً.

الأهداف الفرعية:

1. استكمال متطلبات الاعتماد الأكاديمي وفقاً لأعلى المواصفات والمعايير الدولية المعتمدة.
2. المتابعة الدورية والمراجعات المكثفة والتقويم المنتظم والتوجيه والتعديل.
3. تحديد التصنيفات المحلية والدولية المطلوبة وطرق التقدم لها.
4. تحديد المتطلبات الخاصة برفع التصنيف.

مؤشرات الأداء:

- نسبة أعضاء هيئة التدريس (25 % كل عام) المشتركين في المواقع التي تعنى بنشر البحوث العلمية مثل Google scholar, Research Gate وغيرها.
- نسبة نشر بحوث أعضاء هيئة التدريس ضمن قواعد البيانات الإقليمية والدولية مثل قواعد بيانات معرفة، اسكوبس وغيرها.
- شكل ونوع الاحتياجات المطلوبة لرفع التصنيف.

مراجع الخطة:

1. الخطة الاستراتيجية السابقة لكلية 2019-2023م
2. الخطة الاستراتيجية للجامعة 2025-2030م
3. معايير الاعتماد المؤسسي من مركز ضمان الجودة 2023م
4. بعض الخطط الاستراتيجية لكليات منازرة محليا واقليميا.